

## التشكيكات الوزارية

صدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء العالي رقم ٢٥٨ بتاريخ ٨/٥/١٩٤٧  
بأحداث وزارة تموين يتولى مسؤوليتها احد الوزراء بصورة اضافية لوظائفه الاساسية.

## الارادة الملكية السامية بتعيين وزير التموين

نحن عبد الله بن الحسين ملك المملكة الاردنية الهاشمية .

بمقتضى المادة (٢٧ ب) من الدستور .

وبناء على قرار مجلس الوزراء العالي رقم ٢٥٨ بتاريخ ٨/٥/١٩٤٧ بأحداث وزارة اضافية باسم  
(وزارة التموين) .

وبناء على ما عرضه علينا رئيس وزرائنا لأمر بما هو آت :

١ - يعين معالي عمر بك مطر وزير المواصلات والتجارة والزراعة ووزيراً للتموين .

حرر في قصرنا رغدان العامر في اليوم الثامن عشر من شهر جمادى الثانية سنة ١٣٦٦ الهجرية واليوم الثامن  
من شهر مايس سنة ١٩٤٧ ميلادية .

(عبد الله)

رئيس الوزراء

سمير الرفاعي



# الجريدة الرسمية

للمملكة الاردنية الهاشمية

العدد ٩٠٤  
العدد ٩٠٤  
العدد ٩٠٤

عدد ممتاز

## الاتفاقية

المعقودة في عمان بتاريخ ١٠ مايس سنة ١٩٤٧

بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية

وشركة استثمار البترول (شرق الاردن) المحدودة



كلية من الصحف

صدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء العالي رقم ٢٣٤ المؤرخ ١٩٧/٥/٧  
والمتضمن قبول الاتفاقية المقودة بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وشركة استثمار البترول ( شرق  
الاردن ) المحدودة ، وتقويض نظامه وليس الوزراء بالتوقيع عليها بالنيابة عن الحكومة .

### نص الاتفاقية

المقودة في عمان بتاريخ ١٠ ايار سنة ١٩٤٧  
بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية  
وشركة استثمار البترول ( شرق الاردن ) المحدودة

نحن عبد الله بن الحسين ملك المملكة الاردنية الهاشمية .

بمقتضى المادتين ٧٦ (ب) و ٧٧ من الدستور .

وبناء على قرار مجلس الوزراء رقم ٢٣٤ بتاريخ ١٩٤٧/٥/٧ .

نصادق على الاتفاقية التالية وقبرها وأمر بوضعها موضع التنفيذ .

في ١٧ جمادى الآخرة سنة ١٣٦٦ الموافق ١٩٤٧/٥/٧ .

( عبد الله )

### اتفاقية

مقودة بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وشركة استثمار البترول ( شرق الاردن ) المحدودة

بتاريخ ١٠ ايار ١٩٤٧

ما بين

صاحب القناعة سمير بشا الرقي رئيس وزراء المملكة الاردنية الهاشمية  
بالنيابة عن حكومة المملكة الاردنية الهاشمية المرفة ليا بلي - ( الحكومة )  
فرقاً اولاً

والاستر جوفري . هـ . مريج

بالنيابة عن شركة استثمار البترول ( شرق الاردن ) المحدودة المسجل مركزها الاساسي في لندن لينغ هاسون  
دومينيوك ستريت والمرفة ليا بلي - ( الشركة )  
فرقاً ثانياً

وقصد تغيير ( الشركة ) التي كان اسمها لا الشركة نفسها بحسب بل وكلاهما او كل شركة فرعية او مساهمة  
انشئت بحسب الاسول وتتمثلها الشركة للقيام بالوضع المتو منه في المدة الاولى من هذه الاتفاقية .  
قد تم الاتفاق على ما يلي :

### ( المادة الاولى )

#### في موضوع الاتفاقية

تقع الحكومة الشركة بموجب هذه الاتفاقية ضمن الشروط والحدود المذكورة فيما يلي حقا محصورا بها دون  
البحث عن مواد الهيدروكربون . السائل ، الغازي ، وعلى الاخص عن البترول والنفط والغازات الطبيعية  
الزركريت وفي تحريها وحفرها وعن استثمار هذه المواد ومشتقاتها ومستخرجاتها واعداها للتجارة والتصفية ونقلها  
وتحريكها او بيعها .

### ( المادة الثانية )

#### في المدة

انه هذه الاتفاقية تكون لمدة خمس وسبعين سنة من تاريخها .  
وعند انقضاء مدة الاتفاقية تبطل كل الحقوق الممنوحة وفقا للمادة الاولى ويصبح كل ما تملكه الشركة من الاراضي  
والبنية والاراء والارصفة وخطوط الانابيب والطرق وسكك الحديد والاولائل والاجهزة وجميع الترتيبات في المملكة  
الاردنية الهاشمية المتعلقة للاعمال التي تقوم بها الشركة وفقا لهذه الاتفاقية . تسلك للدولة بلا مقابل وطليقة من كافة الالتزامات  
تأثيراً ثالث .

### ( المادة الثالثة )

#### في منطقة الاتفاقية

تشمل هذه الاتفاقية جميع اراضي ومياه المملكة الاردنية الهاشمية .  
غير ان الشركة تمتنع من اي عمل كان ضمن المقابر والاماكن المنتصبة بالعبادة وفي المواقع التي تحتوي على  
أثرية .  
وعند انقضاء السنة الخامسة من تاريخ هذه الاتفاقية يجب على الشركة ان تتخلل عن جميع حقوقها لصالح الدولة  
لإسالة تعادل ثلث مجموع المساحة المشمولة بهذه الاتفاقية .  
وعند انقضاء السنة الخامسة والعشرين من تاريخ هذه الاتفاقية يجب على الشركة ان تتخلل عن جميع حقوقها لصالح  
الدولة على مساحة اضافية تعادل ثلث المساحة الاساسية .  
لما هذه المساحات المعادة فيجوز للشركة ان تؤلفها من قطعة او عدة قطع من اي شكل كان .

### ( المادة الرابعة )

#### في التزامات الحفر

على الشركة ان تشرع باعمال الحفر في خلال ثمانية عشر شهراً من تاريخ هذه الاتفاقية على انه اذا لم تتمكن الشركة  
من استكمال عملية الحفر في خلال هذه المدة او تأخر وصول المواد والتجهيزات اللازمة لاسباب خارجية  
فإنه لا يمكن للشركة تجديد ايسر من الممكن المباشرة في الحفر ضمن مدة الثمانية عشر شهراً المذكورة آنفاً تزايد المدة  
التي لا تستثنى .  
وعلى ان الحفر على الأقل ٣٠٠ ( ثلاثة آلاف ) متر في السنة الى ان يتحقق تصدير البترول تصديراً منتظلاً او يبيعه  
على الاقل عن مليون طن في السنة . على ان تحسب الزيادة في الحفر التي تزيد على المقدار المعلن في هذه المادة من التزامات  
الشركة للقيام بها .

مكتبة من الحفريات



إذا لم يكتشف البترول بعد انقضاء خمس عشرة سنة من تاريخ هذه الاتفاقية ومع الاحتفاظ بأحكام المادة ٣٧ (القوة القاهرة) تلغى هذه الاتفاقية حكماً . ولا يعتبر في حساب التزامات الحفر المذكورة اعلاء كل بئر غير مئتمن نقص عمقه عن ٤٠٠ (اربماية) متر .

#### (المادة الخامسة)

في التزامات التصدير أو البيع يجب على الشركة مع الاحتفاظ بأحكام المادة ٣٧ (القوة القاهرة) أن تستطیع خلال ١٥ سنة من تاريخ هذه الاتفاقية الشروع بتصدير أو بيع مقدار منقظم قدره ١٠٠.٠٠٠.٠٠٠ (مليون) طن من البترول في السنة . بالرغم من أحكام الفقرة اعلاه مع التقيد دائماً بأحكام المادة ٣٧ (القوة القاهرة) إذا اصاب بئر من الآبار بحدوث فوارا يمكنه كل يوم اعطاء ١٠٠٠ (الف) طن بترول درجته اخف من درجة ٣٥ (A.P.I.) وذلك خلال مدة ١٥ يوماً متواصلة فعلى الشركة حال انتهاء السنة السادسة من انتهاء تجارب البئر المذكور أن تستطیع تصدير أو بيع مقدار منقظم من البترول لا يقل مجموعه عن ١٠٠.٠٠٠.٠٠٠ (مليون) طن في السنة . وفي حالة عدم القيام بالالتزامات المذكورة اعلاه تلغى الاتفاقية حكماً .

#### (المادة السادسة)

##### في جميع الاضرار على سطح الارض وباطنها

على الشركة ان تتخذ الى حد المستطاع الاضرار الناجمة عن اشغالها او عن البترول على سطح الارض بالقرب من آبارها او منشآتها . وعليها ان تأخذ جميع الاحتياطات التي من شأنها منع تسرب المياه المصرة الى التراب كيب البترول وترب المواد المصرة الى الانهر والسواقي الموجودة في البلاد وعليها ان تعذر الآبار المتروكة او ان تبدعها . وعند وقوع اضرار تقع تبنيها على الشركة فعليها ان تدفع تعويضات مفعولة .

#### (المادة السابعة)

##### في التعاريف

يطبق في هذه الاتفاقية - لفظ "جنه انكليزي ذهب" على وحدة نقدية تحتوي على ٣٢٢٣٨٧ و ٧ غرام ذهب صاف (سبعة غرامات وثلاثين واثنين وعشرين سنتاً) وثلاثمائة واثنين وثمانين من المليون من الغرام ) ويعبر عنه فيما بعد بـ "ذهب" [ذهب] ولفظ "شطن ذهب" على الجزء الواحد من عشرين من الجنه الانكليزي الذهب . ولفظ "بسن ذهب" على الجزء الواحد من مائتين واربعين من الجنه الانكليزي الذهب . ولفظ "سنة" على مدة ٣٦٥ او ٣٦٦ يوماً [ثلاثمائة وخمسة وستين او ثلاثمائة وستة وستين يوماً] . ولفظ "طن" على المليون الانكليزي ذي الوزن الف وستة عشر كيلوغراماً وخمسين غراماً [١٠٦٦٠٥٠ كيلوغراماً] . وعبارة "تستطیع الشركة تصدير أو بيع" تعني انه يكون لدى الشركة حق او عدة حقول بترولية بحرية وبحرية لا تهاج البترول وكل المنشآت الضرورية لنقل هذا البترول الى نقاط يمكن فيها تصديره او بيعه علماً او مصفى .

#### (المادة الثامنة)

##### في التنقيش والتعديرات

أ - يحق لممثل الحكومة المفوض ان يفحص اشغال الشركة في المملكة الاردنية الهاشمية على ان يتقدم للتنقيش في وقت ملائم

وتفرض الشركة تحت تصرف هذا الممثل اذا طلب ذلك شخصاً ذا اختصاص ليشرح له اعمالها ويقدم له جميع المعلومات التي قد تكون لازمة له . وللاجل القيام بنقلات هذا التنقيش تدفع الشركة للحكومة منذ الشروع بأعمال الحفر مبلغاً سنوياً قدره الف واربماية ( ١٤٠٠ ) جنه انكليزي ذهب .

#### ب - سجل الآبار

على الشركة ان تحتفظ بسجل لكافة الآبار التي تحفرها في المملكة الاردنية الهاشمية بين عمق وحالة وطبيعة طبقات الارض التي تمر بها او تصادفها آلة الحفر ووضح معلومات كهذه بالطريقة التي تد تدين . يكون هذا السجل مسج مجوعة ما استخرج اثناء الحفر ايات عرضة في اي وقت . لائم للتنقيش من قبل اي شخص مفوض من الحكومة لمسدا الفرض . وعلى الشركة خلال مدة ثلاثة شهور من انتهاء العمل في كل بئر ان تقدم للحكومة صورة مصدقة من هذا السجل مع جميع المعلومات عن تحليل وكميات المياه التي تكون قد وجدت تحت الارض واحتفظت بيته .

#### ج - المعلومات الجيولوجية

جميع القيود المختصة بالمعلومات (الجيولوجية) و (الجيوفيزيكية) مع كافة الخرائط المشتتة على مثل هذه المعلومات وجميع مجموعات العينات (الجيولوجية) المختصة بالطبقة السطحية للصخور ومنسخرجات الحفر والبقايا المنسوبة للصخرة وجميع الصور الجوية التي في حوزة الشركة تكون عرضة للتنقيش في اي وقت مناسب من قبل اي شخص مفوض من قبل الحكومة لهذا الغرض .

يجب من وقت الى آخر ان يودع لدى الجهة التي تبنيها الحكومة نسخة مصدقة عن التقرير الذي يبين كافة المعلومات [الجيولوجية] و [الجيوفيزيكية] التي استحصل عليها بعد تقديم التقرير السابق مع الخرائط التي توضح هذا التقرير وذلك خلال سنة شهور من تاريخ انتهاء العمل الذي يؤول منه موضوع هذا التقرير .

يجب ان تودع لدى الجهة المعنية من الحكومة نسخ عن كافة الصور الجوية المأخوذة لأي غرض من قبل الشركة او بالنيابة عنها مع نسخ عن أية خرائط تؤخذ عنها وذلك خلال ثلاثة شهور من تاريخ تعلم الشركة هذه الصور الجوية او هذه الخرائط .

د - لا يجوز ان تنشر أية معلومات او وثائق استحصل عليها او اعدت بمقتضى هذه المادة ما دامت هذه الاتفاقية نافذة للقول الا باذن من الشركة كما انه لا يجوز ان يطلع عليها اي شخص سوى موظف الحكومة المفوض الذي يتطلب اعماله الرسمية ذلك ولا يجوز ان تستخدم هذه المعلومات لأي غرض آخر غير اجاز تلك الاعمال التي تبنيها الحكومة وتقوم بها إحدى دوائرها الرسمية .

هـ - ينفذ الشركة في عمان مكتب يكون مركز تمثيلها في المملكة الاردنية الهاشمية ويجب ان ترسل جميع المراسلات بين الحكومة والشركة الى هذا المكتب او ان تصدر عنه وتجوز هذه المراسلات باللغتين العربية والانكليزية على انه لا يتطلب نص مرئي للخرائط والمصورات والرسوم والبيانات الجيولوجية والجيولوجية وعلى الاجمال لجميع المستندات التي لها صلة تقنية أو علمية بجهة .

#### (المادة التاسعة)

##### في التكاليف المالية الناجمة

١ - على الشركة ان تدفع للحكومة في الاسبوع الذي يلي نشر هذا الاتفاقية في الجريدة الرسمية مبلغاً قدره : خمسون الف (٥٠.٠٠٠) جنه انكليزي ذهب .

٢ - على الشركة ان تدفع ايضا للحكومة المبالغ السنوية التالية الا اذا سبق والتمت هذه الاتفاقية من قبل الحكومة بان تكون الشركة قد تتنازلت عنها بموجب الاجكام المختصة بذلك والواردة فيما بعد :

خمس مئتي الف (٥٠٠.٠٠٠) جنه انكليزي ذهب من السنة التي تمقدها الاتفاقية وعن كل من السنتين التاليتين . وخمسة مئتي الف (٥٠٠.٠٠٠) جنه انكليزي ذهب عن كل من السنتين التاليتين . [الرابعة]

هكذا عند التحليل

والخامسة والسادسة [ .

والرابع ألف (٤٠.٠٠٠) جنيه انكليزي ذهب عن كل من الثلاث سنوات التالية [ السابعة والثامنة ]

وستين ألف (٦٠.٠٠٠) جنيه انكليزي ذهب عن كل من الثلاث سنوات التالية [ التاسعة والحادية عشرة ]

وثمانين ألف (٨٠.٠٠٠) جنيه انكليزي ذهب عن كل من الثلاث سنوات التالية [ الثالثة عشرة والرابعة عشرة والخامسة عشرة ] .

٣ - اذا شرعت الشركة خلال الخمسة عشرة سنة تذكورة اعلاه بتصدير او بيع مقدار من البترول لا يقل عن ١٠٠.٠٠٠.٠٠٠ [ مليون ] طن في السنة يتوقف استحقاق دفع المبالغ السنوية المذكورة اعلاه للسنوات التي تسلي السنة التي شرع خلالها بهذه التصديرات او المبيعات ويتوجب دفع مبلغ سنوي لا يقل قدره عن مائة الف (١٠٠.٠٠٠) جنيه انكليزي ذهب حتى انتهاء هذه الاتفاقية .

ويرفع هذا المبلغ السنوي الى احد المبالغ التالية ضمن الشروط المذكورة فيما بعد .

أ - الى مائتي الف (٢٠٠.٠٠٠) جنيه انكليزي ذهب في كل سنة تستطيع الشركة خلالها تصدير او بيع مقدار من البترول لا يقل عن ١٠٠.٠٠٠.٠٠٠ [ مليون ] طن من الدرجة ٢٠ A.P.I. او اخف او

ب - الى ثلاثمائة الف (٣٠٠.٠٠٠) جنيه انكليزي ذهب في كل سنة تستطيع الشركة خلالها تصدير او بيع مقدار من البترول لا يقل عن ١٠٠.٠٠٠.٠٠٠ [ مليون ] طن من الدرجة ٢٥ A.P.I. او اخف او

ج - الى اربعمائة الف (٤٠٠.٠٠٠) جنيه انكليزي ذهب في كل سنة تستطيع الشركة خلالها تصدير او بيع مقدار من البترول لا يقل عن ١٠٠.٠٠٠.٠٠٠ [ مليون ] طن درجته اخف من درجة ٣٥ A.P.I. فاخف من

وعند تطبيق هذه الاتفاقية لا تدخل ضمن الحساب كسور درجة A.P.I. ٣٥ اخف من درجة ٢٥ A.P.I. مثلا يعني درجة ٣٦ A.P.I. على الاقل .

٤ - تدفع للحكومة المبلغ السنوي والفريضة السنوية المقطوعة المذكورة ادناه خلال الثلاثة اشهر التي تسلي تاريخ ٣١ كانون الاول من السنة المائدة هذه للمبالغ لها .

٥ - تدفع الشركة للحكومة بدلا من الضرائب والرسوم الاميرية المفقة من دفعها بموجب المادة الخامسة والعشرين وملام على المبلغ السنوي المذكور في الفقرتين ٢ و ٣ [ الثانية والثالثة ] اعلاه احدى الفرائض السنوية المقطوعة التالية : الف ( ٢٠٠٠ ) جنيه انكليزي ذهب عن كل من السنوات السابقة للسنوات التي يستحق فيها دفع المبالغ السنوية المذكورة في الفقرة ٣ [ الثالثة ] اعلاه وخمسة عشر الف ( ١٥.٠٠٠ ) جنيه انكليزي ذهب عن كل من السنوات التالية .

٦ - يخضع استحقاق المبالغ السنوية والفرائض السنوية المقطوعة المذكورة اعلاه للقوة القاهرة للموت عنها في السنة السابعة والثلاثين [ ٣٧ ] .

#### ( المادة العاشرة )

##### في البيع

تدفع الشركة للحكومة عن كل بترول مصدر او مباع يقل ثقله عن درجة ٣٥ A.P.I. ريبا قدره اربعة شلنات ذهب عن كل طن .

وعن كل بترول مصدر او مباع يراوح ثقله ما بين ٣٥ درجة A.P.I. و ٢٥ درجة A.P.I. ريبا قدره اربعة شلنات ذهب عن كل طن .

وما كان المخرجان ريبا قدره ثلاثة شلنات وستة شلنات ذهب عن كل طن واحد .

وعن كل بترول مصدر او مباع يراوح ثقله ما بين ٢٥ درجة A.P.I. وهذه الدرجة تعتبر داخلية [ ٢٥ ]

و ١٠ A.P.I. يافيه هذه الدرجة [ ريبا قدره ثلاثة شلنات ذهب عن كل طن .

ومن كل بترول مصدر او مباع يزيد ثقله عن ٢٠ درجة A.P.I. ريبا قدره شلطان وستة شلنات ذهب عن كل طن .

وتدفع الشركة ريبا قدره بنس واحد ذهب عن كل الف متر مكعب من الغازات الطبيعية التي يبيعها كما هي للغير وبحسب ثلثها .

١ - تدفع الشركة ريبا في أي حالة كانت عن :  
١ - الماء والمواد الاجنبية الموجودة في البترول او المشتركة فيه .

٢ - البترول او مشتقاته وما يتفرع عنه الذي تستعمله الشركة لاجل احتياجاتها في المملكة الاردنية الهاشمية .

٣ - البترول ومشتقاته وما يتفرع عنه الذي تقدمه الشركة للحكومة وفقا لاحكام المادتين الرابعة عشرة [ مضافة ] والخامسة عشرة [ الكميات التي تسلمها الدولة مجانا ] من هذه الاتفاقية .

وبحسب من مجموع الربح النسي المتحصن بشكل سنة تبتدى من اول كانون الثاني وتنتهي في ٣١ كانون الاول المبلغ الذي يحدد وفقا للفقرة [ ٣ ] من المادة السابعة لتلك السنة ويدفع الرصيد المتبقي الى الحكومة خلال الثلاثة اشهر الاول

من السنة التالية مع الاحتفاظ بالاحكام المذكورة ادناه وباحكام المادة الحادية عشرة [ القروض ] .

لا يستحق دفع رصيد الربح النسي المحدد اعلاه الا بشرط انه اذا صدرت الشركة او باعت خلال سنة ما بترولاً او غيره النسي المحسوب على المجموع المصدر او المباع فعلا عن التنازل السنوي المحدد وفقا للفقرة [ ٣ ] من المادة السابعة

من الشركة او تمتد الفرق من الفيز الذي قد يحصل في خلال الخمس سنوات التالية على الاكثر في الربح النسي علاوة لالغ السنوي المحدد وفقا للفقرة ذاتها وبعد هذه المدة [ اي الخمس سنوات ] يبقى كل رصيد غير مستوفى حقا للدولة .

يخص هذا الفيز قبل كل شيء بالاسترداد المبين اعلاه ثم بإبقاء القروض المنصوص عنها في المادة الحادية عشرة [ ان المذكورة ادناه ] .

#### ( المادة الحادية عشرة )

##### في القروض

١ - اذا تمكنت الشركة في خلال الخمس عشرة سنة المذكورة في المادة الخامسة من العثور على بئر فوار اثبتت نجاربه له ينجح كمية تزيد عن ١٠٠٠ [ الف ] طن بترول في اليوم خلال خمسة عشر يوما متوالية فنقرض الشركة الحكومة

بانه على طلبها في خلال الثلاثة اشهر التي تلي هذا التثبيت مبلغا بلا فائدة قدره مائة الف [ ١٠٠.٠٠٠ ] جنيه انكليزي ذهب .

٢ - وانما استطاعت خلال المدة نفسها ان تشرع بتصدير او بيع مقدار من البترول مجموعه لا يقل عن مليون ١.٠٠٠.٠٠٠ [ ٣٠٠.٠٠٠ ] جنيه انكليزي ذهب .

ومن في السنة بصورة متواصلة فنقرض الحكومة خلال الثلاثة اشهر التالية بلا فائدة مبلغا قدره مائة الف [ ٣٠٠.٠٠٠ ] جنيه انكليزي ذهب .

يسترد القرضان المذكوران اعلاه وفقا لاحكام الفقرة الاخيرة من المادة العاشرة [ الربح النسي ] .

#### ( المادة الثانية عشرة )

##### في عمليات التكيل

يجب على الشركة ان تكيل بطريقة توافق عليها الحكومة في خلال ثلاثة اشهر من تاريخ الطلب المقدم لها لتكيل او كيان النفط والغاز المصدر او المباع ويحق لممثل الحكومة المتفوض ان يخصص اعمال التكيل التي تجرى في منطقة او مناطقها الشركة حسب الضرورات الفنية وان يخصص الادوات المستعملة .

والا لم يرض هذا التخصيص خلافا في اموات التكيل فيحق للحكومة ان تطلب الشركة بتسليمها والادام تحرق

مكتبة جامعة القاهرة



هذا الطلب بتفصيله خلال مدة معقولة فيحق للحكومة ان تدبر امر هذا الاصلاح بنفسها وان يتصرف من الشركة بالتفصيل المبني على ذلك.

واذا ظهر من النقص خطأ كئيلي، طردي اداة ما فيحق للحكومة اذا قررت ذلك بعد سماع اقوال الشركة ان تدبر خطأ قد تكرر وقوعه طيلة الثلاثة اشهر التي سبقت اكتشافه او منذ تنفيذ الادوات الاخير اذا كان هذا التنفيذ قد صدر منذ اقل من ثلاثة اشهر قبل اكتشاف الخطأ وتجري التصحيحات اللازمة في حساب الربح.

واذا رغبت الشركة في تبديل احدى ادوات الكيل فعليها ان تعلم الحكومة بذلك خلال مدة كافية ليقيم تدبر الحكومة بمداينة التبدول المذكور بصورة عادية.

#### ( المادة الثالثة عشرة )

##### في المحاسبة

على الشركة ان تحتك حسابات كاملة ومنبوبة عن البترول والغاز الذي جرى كياله كإذكر اعلاه. وعن لشرك الحكومة المفوض في كل الاوقات الملائمة ان يطلب من الشركة ان تقدم له دفاتر الحسابات المذكورة اعلاه. على الشركة ان تقدم على نفقها للحكومة في خلال ثلاثة اشهر من نهاية كل سنة خلاصة عن حسابات تدبيره وبياناته في السنة المذكورة وان تقدم بياناً عن الربح المستحق للحكومة عن تلك السنة. يقتضي على الشركة ان تقدم في سنة كانون الثاني وتوز من كل سنة كشفاً كاملاً وصحيحاً يبين فيه مقدار الزيت المستخرج خلال الاثني عشر سنة الماضية.

#### ( المادة الرابعة عشرة )

##### في المصفاة

يجب للحكومة في اي وقت كان بعد الشروع في التدبير او البيع على معدل لا يقل عن مليون طن [ ١,٠٠٠,٠٠٠ ] في السنة ان تطلب من الشركة بشرط اشعارها بذلك قبل الطلب باثني عشر شهراً ان تبني بواسطة خبراء وعلى حسابها ومصفاة ممددة لتدوين البلاد فقط ويجب ان تكون الحكومة قد قبلت مقدماً بتصميم المصفاة وان تقوم بتشغيلها. وتبنى هذه المصفاة في نقطة ملائمة اقتصادياً تبينها الحكومة.

وراتب الشركة بناء هذه المصفاة ووسائل النقل اللازمة لتحويلها كي يتم هذا البناء بأسرع وقت. وتقدم الشركة للدولة ضمن طائفتها البترول الخام الممدد للاستعمال في المصفاة بسعر على قدم البئر بمقابل اخص من البترول من النوع نفسه على قدم البئر يستخرج في ذلك الوقت في الولايات المتحدة الاميركية بشروط مادية.

#### ( المادة الخامسة عشرة )

##### في الكميات التي تستهلكها الدولة مجانياً

أ - يجب على الشركة ان تعلم الدولة مجانياً كل سنة منذ السنة التي يستحق فيها دفع اسد المبالغ السنوية المبينة في القوانين (٣) من المادة الثامنة الكليات التالية على الاكثر من المتعديلات اللاحقة :  
عشرون ألف ( ٢٠,٠٠٠ ) طن من البترول الخام تسلم على قدم البئر.  
ومليوناً ( ٢,٠٠٠,٠٠٠ ) ليتر من البترول المصنف.  
وامائتان وخمسون ألف ( ٢٥٠,٠٠٠ ) ليتر من الكيروسين.

وتسلم الشركة المصنوعين الآخرين في الاراضي الاردنية حيث يتهيأ لها ذلك. واذا لم تستعمل الدولة ( او دوائرها ) كمية المصنوعين ( ٢٠,٠٠٠ ) ألف طن من البترول الخام المذكور أعلاه بالشركة تشترطها بقي من تلك الكمية بالسرعة في الفترة الاخيرة من المادة السابقة على ان تستلم الكميات المبينة المذكورة اعلاه في وقت في كل سنة تسلم خلالها الدولة الكمية في المبلغ المبين أعلاه.

ب - تعلم الشركة الدولة مجانياً لصيانة طرقها الرسوبات البترولية التي لا يمكن للشركة بيعها او تصديرها او استعمالها بنفسها وذلك في النقاط التي توجد فيها هذه الرسوبات لدى الشركة.

ج - ويجب ان تستعمل الاصناف المسجلة مجانياً من قبل الدولة دون سواها او من قبل الدوائر التابعة لها ولقطوعها الخاصة.

#### ( المادة السادسة عشرة )

##### في الانتفاع من الخدمات العمومية - وسائل النقل

يجب على الشركة ان تستفيد لاشغالها من جميع الخدمات العمومية الموجودة في اراضي الدولة حتى ما لم يذكر منها بمرور عام في هذه الاتفاقية وذلك لقاء دفع المبالغ المبينة في التعريفات المطبقة على المشاريع الصناعية الاخرى عند استعمال تلك الخدمات.

ويجب على الشركة ان تستفيد من جميع وسائل النقل بالبر والماء والهواء لنقل موظفيها ولوازمها وبضائنها ويجب عليها ان تقيّم القوانين والانظمة المتعلقة بهذه التقليلات.

#### ( المادة السابعة عشرة )

##### في الحقوق الممنوحة

تفصح الحكومة للشركة حق القيام بجميع الاشغال المتعلقة بمبحثها لا سيما الاعمال الطبوغرافية والجيولوجية والجيوفيزيكية والحفريات الخ... وحق اشادة وحفظ واستعمال كافة الابنية والمنشآت والاعمال المتعلقة بمبحثها لا سيما بين السكن والمنشآت والمساكن والمعامل والمستودعات.

وخزانات المياه والبترول ومشتقاته السائلة والغازية.

وعملات للمنشآت.

وساقي.

والوالي ومنشآت للشحن في البواخر.

وطرقات.

وطرقات سكك حديدية وتراموايات.

وطرقات وجسور وحمامات ومائية وقنوات هوائية.

وملحود واثنية.

ويجوز [ ايضاً ] للماء او الغاز او البترول مملقة او قائمة على الارض او مملوكة ضمنها او مملوكة.

او مراكز كهربائية ومحولات [ ترانسفورمر ] .

وطرقات كهربائية في الهواء او تحت الارض لنقل القوة.

وطرقات كهربائية او تلفونية في الهواء او تحت الارض.

وعملات وادوية تلفونية وادوية تلفونية بما فيها محطات البترول والارسال المصنوعة باعمال الشركة.

على انه عند ممارسة الحقوق الممنوحة بموجب هذه المادة على الشركة ان تفضل بموجب جميع قوانين او انظمة الحكومة المتعلقة بهذه الامور.

وتساعد الحكومة للشركة كل المساعدة بواسطة التدابير الادارية اللازمة لتمكينها من تنفيذ اعمالها المبينة في هذه المادة بكل سرعة.

وتفصح الحكومة لشركة انشاء الابنية واقامة الخدم او غيرها من المنشآت المعدة لسكن الناس في المناطق التي قد يمكن للشركة ان تملكها خيرة تقيية لاجلها.

هذه المادة المعدلة

## ( المادة الثامنة عشرة )

## في استعمال أنابيب ومنشآت فريق ثالث

إن تعارض الحكومة في نقل بترول الشركة بواسطة أنابيب تخص شركة بترول العراق [ عراق بتر، ليوم كويتي ] وفي هذه الحالة يكون النقل بنفس الشروط التي يجري بها نقل بترول شركة العراق نفسها ولن تعارض الحكومة استئصال الشركة وسائل المواصلات والنقل والحجارة التي تخص شركة [ عراق بترول يوم كويتي ] وبغض عام جميع التسهيلات أية كانت التي يمكن شركة عراق بترول يوم كويتي أن تضعها تحت تصرف الشركة . يجوز للشركة أن تنقل بترولها بواسطة أنابيب تخص شركات أخرى على أن تحصل مقدماً على موافقة الحكومة - تلك الموافقة التي لا يجوز رفضها أو تأخيرها بدون مبرر.

إذا وقع قبل انقضاء مدة هذه الاتفاقية أن احزمت الحكومة من جراء انتهاء امتيازات منحوة لفريق ثالث لبلا بعض وسائل النقل أو تسهيلات أخرى تستعملها الشركة فبقية الحكومة تحت تصرف الشركة بموجب عقد إيجار لازد فيه اجور استعمال هذه الوسائل والتسهيلات من قبل الشركة مما كانت عليه قبلاً.

## ( المادة التاسعة عشرة )

## في المتعدين

يجوز للشركة أن تهد لفريق ثالث تنفيذ الأعمال المرخص بها بموجب هذه الاتفاقية على أن تحصل الشركة مقدماً على موافقة الحكومة - تلك الموافقة التي لا يجوز رفضها أو تأخيرها بدون مبرر - من استخدام متعدين من ليس لهم الحق بالعمل في المناجم الحاشية بدون حصولهم على موافقة كهذه وفي هذه الحالة يمتنع هذا الفريق الثالث بجميع الحقوق والامتيازات المكفولة للشركة بهذه الاتفاقية بقدر ما تتعلق هذه الحقوق والامتيازات بأعمالهم.

## ( المادة العشرون )

## في استهلاك الأراضي واستثمارها

- ١ - يمكن للشركة أن تشغل الأراضي اللازمة لأعمالها أو منشآتها بالشروط الآتية :
- ٢ - تستاجر الشركة الأراضي غير المزروعة التي تخص الدولة بموجب القوانين المعمول بها حالياً وذلك لقاء بدل إيجار اسمي قدره بنس واحد ذهب في السنة من كل هكتار.
- ٣ - أما الأراضي المزروعة التي تخص الدولة لاستثمارها الشركة لقاء بدل إيجار حادد يحدد قيمته على أساس متوسط الواردات التي تكون الحكومة قد حصلت عليها أثناء الثلاث سنين السابقة من زراعة هذه الأراضي وبعد هذا البديل بالاتفاق بين الفريقين وعند عدم الاتفاق فيمن وفقاً لأحكام المادة الثامنة والثلاثين ( التحكم ) .
- ٤ - تحتلك الأراضي التي لا تخص الحكومة بالاتفاق بين الشركة وإعمالها وإذا لم يتم الاتفاق ورأت الحكومة أن الحصول على هذه الأراضي ضروري لأعمال الشركة فتستعملها على نفقة الشركة بموجب أحكام القوانين والأنظمة الخاصة باستهلاك الأراضي للأغراض العامة المعمول بها في ذلك الحين
- ٥ - تسجل الأراضي التي استعملت باسم الحكومة وتؤجر للشركة بموجب أحكام الفقرة الأولى من هذه المادة لمدة لا تتجاوز مدة هذا الاتفاق.
- ٦ - في جميع الأحوال التي تعتبر فيها الشركة أن أعمالها تتطلب اشغال الأراضي بسرعة يتعهد الحكومة بأن تقوم الشركة بتشغيل تلك الأراضي دون إبطاء بموجب أحكام القوانين والأنظمة المشار إليها في الفقرة الثالثة [ج] المذكورة أعلاه وتخفف إلى أدنى حد ممكن أية مخالفة قد تحصل من جراء ذلك للملاكين والمزارعين .

## ( المادة الحادية والعشرون )

## في حقوق المرور

- ١ - إن تطلب الحكومة الشركة بدفع أي شيء كان بسبب مرور الأنابيب أو الخطوط التلفونية أو التلفونية فوق أراضي الدولة أو منحها على أن توضع الشركة على المزارعين أو غيرهم من الأشخاص الذين يكون قد لحق بهم أضرار من جراء هذه المنشآت .
- ٢ - تمن الحكومة البواخر من أن ترسو بالقرب من أنابيب الشركة المنورة في الأنهر والمياه البحرية التابعة لأراضي الدولة إذا طلبت منها الشركة ذلك .

## ( المادة الثانية والعشرون )

## في اشغال الحكومة

- ١ - يجوز للحكومة في أي وقت كان أن تجري جميع الاشغال العامة في الأراضي التي تشغلها الشركة أو أن تنشيء بأكثر طرق المواصلات اللازمة بشرط :
- ٢ - أن يثبت عدم إمكان إجراء هذه الاشغال في أماكن أخرى .
- ٣ - أن تلتزم الأعمال وتحفظ فيها بعد بشكل لا يخل بأعمال الشركة .
- ٤ - أن توضع الحكومة على الشركة الحساير التي قد تلحق بها أو الخلل الذي قد يطرأ على أعمالها من جراء اشغال الحكومة .

## ( المادة الثالثة والعشرون )

## في امتيازات الفريق الثالث وحقوقه

يجوز للحكومة في أي وقت كان أن تمنح أي شخص أو شركة أخرى في منطقة الاتفاقية رخصاً أو امتيازات أو مزايا أخرى تخالف مواد غير المواد المبينة في المادة الأولى من هذه الاتفاقية على أن يتخذت الحكومة في الوقت نفسه التدابير اللازمة لكل خطر أو ضرر أو أذى لأموال الشركة أو أعمالها أو لمستخدميها أو لاشغالها وعلى أن تلتزم فريق الحقوق المنورة أن يرضوا على الشركة كل ضرر قد يصيبها بسببهم . وكذلك توضع الحكومة على الشركة الضرر الذي قد ينتج عن الأعمال التي تقوم بها الحكومة نفسها .

## ( المادة الرابعة والعشرون )

## في المؤن المختلفة

- ١ - يجب للشركة ( مع مرافقها الانظمة الاعتيادية وتأدية الرسوم المتأدية عند وجود رسوم ما ) أن تأخذ السكراب العلمي والحطب والسلع والسيارة والكائنات والجلبس والأحجار وما شاكلها من المواد التي قد تكون مفيدة لها الموجودة في أراضيها من قبل الدولة .
- ٢ - ويجب للشركة أيضاً ( لقاء تأدية الرسوم المتأدية عند وجود رسوم ما ) وبشرط الحصول على موافقة الحكومة - تلك الموافقة التي لا يجوز رفضها أو تأخيرها بدون مبرر - أن تأخذ وتجميع وتضمن المياه التي تخص الدولة والتي تكون لازمة لأعمالها بشرط ألا يسبب ذلك ضرراً في الري أو الملاحة الموجودة وبصورة لا تجرم معها الأراضي أو البيوت أو المساكن أو غيرها من الممتلكات العامة .
- ٣ - ويجب على الشركة أن تستعمل من قاعدة التفضيل من ممتلكات البلاد كما تفسر ذلك بنفس الشروط التي يمكنها الحصول عليها من الممتلكات الأجنبية على الامتنع من حيث جودة النوع والاسم أو مظهره التسليم .

مادة ١٨ من القانون



## (المادة الخامسة والعشرون)

## في الرسوم والضرائب والجمارك

- ١ - فيما خلا التكاليف المالية المخصوص عنها في المادتين الثامنة والعاشر لا تخضع الشركة لاية ضريبة او رسم من اي نوع كان لاسم الضرائب الاميرية والرسوم الجركية ( عند الاستيراد أو التصدير ) والرسوم البلدية وسواها ما كانت على المواد التي تستثمرها [ المذكورة في المادة الاولى ] وعلى الاكها ورساميلها واعمالها وموظفيها ومناخيلها.
- ٢ - ويوضح بنوع خاص دون اي حصر ان الاعفاء من الضرائب والرسوم المذكورة اعلاء يشمل -  
أ - جميع المعدات والاوائل والتجهيزات والمؤن اللازمة لاكتشاف واستخراج ومعالجة وتصفية وخزن ونقل وتصدير وبيع المواد البنية في المادة الاولى [ موضوع الاتفاقية ].  
ب - جميع المواد واللوازم المدة لبناء وتنظيم وحفظ وسير وتخليص جميع المنشآت المبنية في المادة السابعة عشرة [ الحقوق الممنوحة ].  
ج - جميع ادوات النقل اللازمة لموظفي الشركة ومعداتهما وقطع الصغرة والمواد اللازمة لحفظ هذه الادوات وسيرها وتصليحها.  
د - جميع المستندات المتوة عنها في قانون الطوائج والتي تقدمها الشركة للدولة وللادارات العامة لتنفيذ هذه الاعفاءات.
- ٣ - يجوز للشركة ان تعيد مع الاعفاء من الرسوم تصدير المواد والمعدات والبضائع المستوردة كما كان قد افي من هذه الرسوم.
- ٤ - تؤدي الشركة الرسوم الجركية حسب التعرفة النافذة على المواد والمعدات والبضائع التي تستوردها مفعلة من الرسوم والتي تبينها في شرق الاردن من غير فروعها او من غير الشركات المتوة عنها في المادة الحادية والثلاثين [ ١ ] وبذلك الحالة يؤخذ بين الاعتبار المبوط الذي يكون قد حصل في اسعار المواد والمعدات والبضائع عند بيعها.
- ٥ - يقطع النظر عن الاعفاءات المنصوص عنها اعلاء تخضع الشركة :-  
أ - للرسوم البلدية المتلفة بالكتاب والبيوت التي تشغلها وذلك وفقا لتعريفه نفسها التي يدفعها سائر المكلفين الخاضعين لتلك الرسوم.  
ب - لرسوم تسجيل السيارات والاراضي والاملاك وفقا لتعريفه النافذة بصورة عامة في المملكة الاردنية الهاشمية.
- ٦ - تخضع موظفو الشركة في المملكة الاردنية الهاشمية لضريبة الدخل على الرواتب او الاجور التي تدفعها الشركة وذلك وفقا لتعريفه النافذة بصورة عامة وجميع الضرائب الاخرى التي يدفعها سكان شرق الاردن.

## (المادة السادسة والعشرون)

## في الموظفين

يكون موظفو الشركة في المملكة الاردنية الهاشمية من رعايا الدولة على قدر الامكان الا ان المديرين والمهندسين والكتابيين والمحاسبين ورؤساء الورش والمكاتبين وغيرهم من المال الاختصاصيين والكتبة يمكن استقدامهم من خارج المملكة اذا لم تجد الشركة في المملكة اشخاصا يمتثلون بالصفات المطلوبة بشرط ان تقوم الشركة بقدر ما هو مستطاع على وياشرح ما يمكن باعداد الاردنيين لقيام بهذه الوظائف.

تدفع الشركة لموظفيها تعويضا معقولا عن كل حادث يقع في اثناء الخدمة . وعليها ان تعطي اعلاما عن جميع الاماكن والولايات التي تنجم عن الحوادث كما يقتضيه القانون .

وحال اكتشاف البترول حسبها هو تبين في المادة الحادية عشرة [ أ ] او في حالة عدم تحقق ذلك فنفسا تبين الامكانيات للشركة للتصدير او البيع كما هو مبين في المادة الحادية عشرة [ ب ] على الشركة ان تدفع للحكومة مبالغاً سنوياً قدر خمسة الان [ ٥٠٠٠ ] جنيه انكليزي ذهب بمخصص لارسال عدد من الطلاب الاردنيين للخارج لتكثيف دروسهم .

## (المادة السابعة والعشرون)

## في اجياز الحدود

ان الحكومة - آخذة بعين الاعتبار الضرورات الخاصة التي تستلزم عدم حرفة العمل - تمنح في اي وقت كانت جميع التسهيلات اللازمة لاجتياز مديري الشركة ومستخدميها وموادها الحدود في النقاط الملائمة وتنظر بين المصنف وعلى قاعدة الملة بالكل الى جميع التنازير التي تفرعها الشركة ويمكن للحكومة ان تعمل اتفاقات بشأنها مع الحكومات المجاورة .

جميع النفقات الاستثنائية التي تتكبدها الدولة عند تسهيلها اجياز الحدود في النقاط الملائمة يتفق عليها مقسما بين الحكومة والشركة وتعملها الشركة .

## (المادة الثامنة والعشرون)

## في الامن

تضمن الحكومة حماية جميع موظفي الشركة وادوالها من اي نوع كانت ويحق للشركة عند مسيس الحاجة ان تتخذ اقدام الحكومة وبالتعاون معها التدابير الخاصة للحماية بما قد يبدو لازما .

جميع النفقات الإضافية التي تتكبدها الدولة بسبب تدابير الامن الخصوصية التي تتخذها لصالح الشركة وبناء على طلبها تكون على عاتق الشركة .

## (المادة التاسعة والعشرون)

## في رسوم المرافئ

تسهي الحكومة السمي اللازم لتعمل سلطات المرافئ والسلطات البلدية على اعطاء الشركة ومتبديها بصورة فعلية التسهيلات لتحميل وتخزين ونقل مشحونات المعدات والبضائع وعلى الاخص مشحونات المواد المنصوص عنها في المادة الاولى استيرادها وتصديرها .

يجوز للشركة ان تسجل في المرافئ زوارقها وسائر مراكبها لترويج اعمالها ولها ايضا ان تخزن مشحوناتا في مخازنها ومخزونها ومخزونها وذلك كله مع الاحتفاظ بالحقوق الموجودة وبدون العرض لحق الحكومة في منح امتيازات جيدة في المرافئ .

في جميع باخر للشركة والبواخر التي كسرها هي او الشركات التي تكون شريكة او فرعية لحاسب المادة الحادية والثلاثين [ ١ ] الذي رسوم الميناء وفقا لجدول اسعار يتفق عليه سلطات المرافئ وسلطات الشركة . غير انه لا يجوز في اي حال كان لتجاوز هذا الرسوم ما يدفعه غير الشركة من الذين يستخدمون الميناء نفسها .

تدفع الشركة الرسوم المفروضة على استعمال اوائل رفع الاثقال ورسم الاسكة ورسم القوارب وسائر رسوم الميناء وفقا لجدول تسهيه السلطات ذات الاختصاص بالاتفاق مع الشركة غير انه لا يجوز في اي حال كان لتجاوز هذه الرسوم ما يدفعه غير الشركة من الاشخاص الذين يستفيدون من الميناء .

## (المادة العشرون)

## في بناء مرافئ ومشتات للشحن

تمنح الحكومة للشركة ضمن دائرة احتياجاتها كل التسهيلات لبناء وصيانة جميع المرافئ او منشآت الشحن في البحر والارضية لاستيرادها وتصديرها وخاصة في البواخر المخصصة لشحن البترول وذلك في قطة او قاط تتفق عليها الحكومة والشركة .

هذه المادة المعدلة

يجوز لشركة ضمن حدود المرفأ أو المرافئ أو منشآت الشحن التي قد تنشأ وفقاً لما ذكر ان تنفع [الامانة مع الحكومة] اشارات للمراسي والمحلات الخطرة وشارات مضادة واتوار على الساحل وان تبني على الساحل الجديلا والسدود لصد الامواج والارصفة وانابيب الشحن المغمورة بالماء . ولها بصورة اجسالية ان تقوم بجميع اعمال الجرف وجميع اعمال التنظيم والوقاية والتطهير والاعتناء التي تراها لازمة لاستئثار هذا المرفأ او هذه المرافئ او هذه المنشآت لشحن البحر استجاراً مقيداً ليلاً ونهاراً .

نمرض شرائط انشاء هذا المرفأ او هذه المرافئ او هذه المنشآت للشحن في البحر على الحكومة لتوافق عليها ولا يجوز تأخير هذه الموافقة او رفضها دون سبب معقول .

تقوى الشركة وحدها حق الدخول او الوصول الى هذا المرفأ او هذه المرافئ او هذه المنشآت للشحن في البحر .

ولا تخضع البواخر التي تستعمل مرافئ الشركة او منشأتها البحرية لاية ضريبة او رسم من جراء هذا الاستئثار . ان جدول الاجور التي تقاضاها الشركة عن استئثار مرافئها او منشأتها البحرية يتفق عليه عند الاقتضاء بين الحكومة والشركة .

تخضع رسوم الفئار البواخر التي تستعمل مرافئ الشركة او منشأتها البحرية . تقوم الدوائر ذات الاختصاص في الدولة بالوظائف الخاصة بالجرك والحجر الصحي والمهاجرة ورقابة الشرطة وذلك بشروط يصير تعيينها بالاتفاق مع الشركة .

وتدفع الشركة او البواخر التي تستعمل منشآت الشركة البحرية اجور هذه الخدمات وسواها من الخدمات الخاصة حسب جدول يتفق عليه ويكون على اساس تكاليف هذه الخدمات .

تتبع الحكومة الرسوم على مقربة من علامات المالك البحرية والاشارات المروطة في البحر والقوارب وما شاكلها التي تستعمل لاستئثار انابيب الشحن المغمورة .

#### (المادة الحادية والعشرون)

##### في الفروع والتخلي لتريق ثالث

أ - للشركة الحرية ان تشي فرعا او اكثر تحت ادارتها للقيام باعمال هذه الاتفاقية كلها او بعضها وتحتج هذه الفرع بنفس الحقوق التي تتمتع بها الشركة ذاتها وعليها نفس الالتزامات على قدر ما تقابل هذه الالتزامات اعمالها .  
ب - يجوز للشركة في اي وقت كان ان تتصل لشركات غير التي نصت عليها الفقرة [أ] اعلاه من الحق في والاتزان الناتجة من هذه الاتفاقية كلها او بعضها على شرط ان توافق الحكومة على ذلك مقدماً واذا حدثت التخلي قبل الحصول على هذه الموافقة يحق للحكومة ان تلغي الاتفاقية في الحال . ولا يمكن رفض هذه الموافقة او تأجيلها بلا سبب معقول .

#### (المادة الثانية والعشرون)

##### في تمثيل الحكومة والمساهمة الوطنية

أ - اعتباراً من تاريخ هذه الاتفاقية يحق للحكومة تعيين عضو واحد في مجلس الشركة او في مجلس الفرع او الفرع المقصود منها تنفيذ موضوع هذه الاتفاقية . ويكون لهذا العضو نفس الحقوق والامتيازات التي للاعضاء الآخرين ويتقاضى نفس الراتب على انه يوضع تحت تصرفه تمويش اضافي قدره الب [١٠٠٠] جنيه انكليزي ذهب اليه لتغطية مختلف نفقاته بما فيها نفقات السفر بصورة مقطوعة .  
ب - اذا جرى في اي وقت استبدال اسمهم وعرضت الجمهور تنصح لوائح اكتاب في المملكة الاردنية الهاشمية نفس الوت الذي تنصح به اللوائح في الخارج . وللأردنية الامتياز لاية ٢٠ في المائة على الاقل من هذه الاسدارات .

#### (المادة الثالثة والعشرون)

##### في التعويضات

لايتم من جميع الخلفات لهذه الاتفاقية (ما عدا الخلفات لشروط المواد الرابعة (التزامات الحفر) والخامسة (الزائدات التصدير او البيع) والحادية والثلاثين (ب) (التخلي لتريق ثالث) ان تكون عقوبتها الوحيدة الفاء هذه الاتفاقية) لتعويضات تحدد بالاتفاق بين الحكومة والشركة او بالتحكيم وفقاً لاحكام المادة الثامنة والثلاثين (التحكيم) من هذه الاتفاقية

#### (المادة الرابعة والعشرون)

##### في تعديل الربح

يحق لكل من الفريقين المتعاقدين عند انتهاء السنة الشري من تاريخ هذه الاتفاقية ومن بعدها كل عشر سنوات ان يبدل ثمره الربح المعلن في المادة العاشرة .

وفي هذه الحالة يدرس التغييرات التي طرأت على الاسعار المتوسطة للبترول وزيت الحرق Fuel Oil المصنفين معاً على اساس ان يخلل مدة الشري او العشر سنوات السابقة .

ويجري درس تلك التغييرات بالمقارنة بين الاسعار الذهبية المتوسطة لهذه المواد F. O. B. خليج المكسيك ( او في مكان ترمين القرين على كونه سوفاً تساعد اكثر من غيرها على استنتاج الاسعار العالمية لتصدير هذه المواد ) في خلال السنين اثنان الاول والشرين الثلاث الاخيرة من المدة موضوع البحث .

يجب ان فهم بمباراة ( الاسعار الذهبية المتوسطة ) متوسط الاسعار اليومية ذهبا مع اعتبار القيمة الذهبية للعملة المسعرة باليوم التعير نفسه .

لايجري اي تعديل ما الا اذا طرأ على التبريرة الذهبية المتوسطة للبترول وزيت الحرق Fuel Oil المصنفين معاً في هذه السنين او العشر سنوات موضوع البحث تغيير يزيد عن خمسة وعشرين بالمائة ( ٢٥ ) .

زاد تبريرة الربح او نقصت بنسبة الصبوء او الهبوط الوسطي التي تطرأ كما هو مذكور اعلاه على اسعار البترول في المرفأ Fuel Oil المصنفين .

ولا يجوز في اي حال كان ان ينقص هذا الربح عن شلتي ذهبا للطن ولا يزيد عن ستة شللات ذهبا للطن .

#### (المادة الخامسة والعشرون)

##### في الفسخ

في اي وقت بعد مرور عشر سنوات من تاريخ هذه الاتفاقية يحق للشركة ان تتنازل للحكومة عن جميع ما لها من الحقوق بموجب هذه الاتفاقية على ان تعطي اخباراً خطياً بزمها على ذلك قبل ستة اشهر وينتهي اجل هذه الاتفاقية بكاملها في التاريخ المعلن في ذلك الاخبار دون ان يكلف اي الفريقين اي تمويش كان .

واذا اضطر هذا الاخبار قبل انتهاء السنة الخامسة والعشرين من هذه الاتفاقية فيجوز للشركة ان تنقل جميع ما لها من المنشآت والمواد معقاة من كافة الرسوم والضرائب وان تصرف بالاراضي والابنية المسجلة باسمها على ان يكسوت الحكومة الحق خلال ستة اشهر من تاريخ استلام الاخبار الا ان تتنازل للمنشآت والمواد والممتلكات المذكورة اعلاه بمرئى عليه واذا تمسك بالاتفاق فيفسخ السعر وفقاً للمادة الثامنة والثلاثين [التحكيم] من هذه الاتفاقية وتتخذ من الاخبار قيمة استبدال تلك المنشآت والمواد في ذلك الوقت .

واذا اضطر اخبار الفسخ بعد انتهاء السنة الخامسة والعشرين من هذه الاتفاقية تعود جميع المواد والمنشآت السقي في الشركة والتي لا يمكنها نقلها مع جميع املاكها الغير المنقولة حكماً للدولة من دون اي تمويش .

هذه المادة



## (المادة السادسة والثلاثون)

## في الاحوال الاستثنائية

في حالة ضرورة ملحة ذات صفة استثنائية [والحكومة وحدها القول الفصل في ذلك] أ - تبذل الشركة جهدها لتقديم الحكومة كل الكميات الإضافية من مستحضرات البترول التي يمكنها تسليمها والتي قد تحتاج إليها الدولة بهذه الفترة الاستثنائية علاوة على الكميات المذكورة في المساعدة الخامسة عشرة [أ] وذلك مقابل تويض عادل . وتقدم الدولة للشركة كل المساعدة لتمكينها من زيادة تسليماتها .  
ب - تنقل الشركة وتسلم جميع الرسائل تلافيا وتأذونيا ، بالراديو التي تطلب الحكومة منها ان تؤمن نقلها طالما لا يسبب هذا النقل والاستلام اختلالا في تنفيذ اعمال الشركة الخاصة .

## (المادة السابعة والثلاثون)

## في القوة القاهرة

إذا حصل في حالة القوة القاهرة تقصير من قبل الشركة عن تنفيذ محتويات هذه الاتفاقية او القيام بشروطها فلا يفسح ذلك التقصير للحكومة مجالاً للشكوى ولا يعتبر خرقاً للاتفاقية .  
وكذلك إذا حصل في حالة القوة القاهرة أي تقصير كان من قبل الحكومة عن تنفيذ محتويات هذه الاتفاقية او القيام بشروطها فلا يفسح ذلك التقصير للشركة مجالاً للشكوى ولا للمطالبة بتويض ما عدا تعديد الاجل المتوعد في الفقرات الآتية :-  
إذا تأخرت الشركة بسبب قوة القاهرة في تنفيذ بعض محتويات هذه الاتفاقية فتضم مدة هذا التأخير ( ويضاف إليها عند الاقتضاء الوقت اللازم لاصلاح العطل الذي حصل في أثناء هذا التأخير ) على المهل المسمية في هذه الاتفاقية .  
ويبقى مفهوماً ان المهلة المنصوص عنها في المادة الثانية من هذه الاتفاقية لن تكون موضوع أي تعديد كان بسبب القوة القاهرة ، الا اذا اوقفت الشركة استثمار النفط او تصديره إيقافاً تاماً طيلة ستين يوماً متوالية على الأقل بسبب قوة القاهرة حاصلة في المملكة الاردنية الهاشمية او في فلسطين او في البحر المتوسط وفي تلك الحالة يضاف الى مدة الاتفاقية مجموع مدة الايقاف .  
يطبق لفظ القوة القاهرة في هذه المادة على القضاء والقدر والحرب والثورة والفتنة والاضطرابات الداخلية وفيضان البحر وحركات الامواج الاستثنائية وفيضان المياه والصاعقة والانفجارات والحريق وزلازل الارض والاضرابات والاعتصاب والاحتلال وسائر الحوادث التي لا يمكن الفرار منها واستدراكها ومراقبتها بصورة معقولة .

## (المادة الثامنة والثلاثون)

## في التحكيم

إذا حصل شك او خلاف او نزاع في أثناء مدة هذه الاتفاقية او بعدها بين الحكومة والشركة بشأن تفسير هذه الاتفاقية او تنفيذها او بشأن نقطة أخرى فيها او متعلقة بها او بشأن حقوق والتزامات احد الفريقين ولم يوفق الفريقان على حسم الخلاف بصورة أخرى فيصبح النظر في الخلاف خالماً يطلب ذلك احد الفريقين ويجعده وقوع هذا الطلب من صلاحية هيئة تحكيمية دون سواها تتمثل كما يلي :- على كل فريق ان يبين حكماً يتخذه في خلال ثلاثين يوماً من تاريخ استلام الطلب الخطي من الفريق الاخر ويبين الحكمان المبدأان على هذا الشكل حكماً ثالثاً قبل الشروع بالتحكيم .  
إذا لم يبين احد الفريقين حكماً في المهلة المذكورة اعلاه او اذا لم يوفق الحكمان في مدة خمسة عشر يوماً من تعيينها على انتخاب الحكيم الثالث قبل الفريق الذي عين حكمه ان يطلب الى رئيس محكمة العدل الدولية في لاهاي تعيين حكم من الفريق المقصر وفي الحالة الثانية ان يطلب الحكمان مما تعين الحكيم الثالث حسبما تكون الحالة .  
ويكون قرار الحكيم او قرار الحكيم الثالث اذا حصل خلاف بينها حاسماً غير قابل لأي مراجعة كانت .  
ويجري التحكيم في المكان الذي يقرره الفريقان وفي حال خلافهما يجري في عمان .

## (المادة التاسعة والثلاثون)

## في الحماية من قبل الحكومة

أ - على الحكومة عندما تدخل في اشاقات جديدة او تمنح او تبت رخص او امتيازات غير هذه الاتفاقية ان تحمي حقوق الشركة كما هي محددة في هذه الاتفاقية .  
ب - على الحكومة في جميع الاحوال ان تكون فيها مجبرة وفقاً لهذه الاتفاقية ان تجيب على طلب ما للشركة ان تلي جوابها في مدة لا تزيد على ثلاثين يوماً هذا اذا لم يكن هناك نص خاص مخالف . ولا ترفض الطلب المقدم لها بدون تبرير مقبول .

## (المادة العاشرة والثلاثون)

## في التحرير

وضعت هذه الاتفاقية في اللغتين العربية والانكليزية وللتصديق نفس القيمة .  
ان عنوان مختلف مواد هذه الاتفاقية لم توضع الا لتسهيل المراجعات ولا يجوز ان يكون لها تأثير ما على معنى هذه الاتفاقية وتفسيرها .

## (المادة الحادية والعشرون)

## في الافضاء من رسم الطوايح الاميرية

ان هذه الاتفاقية معفاة من رسم الطوايح الاميرية .

## (المادة الثانية والعشرون)

## في التوقيع والشر

تشر هذه الاتفاقية في الجريدة الرسمية بعد توقيعها

حررت بلصحين العربية ونسختين بالانكليزية في عمان في اليوم الماشر من شهر ايار سنة الف وتسعمائة وسبع وأربعين .

وقع عليها رئيس وزراء المملكة الاردنية الهاشمية

بالتبابة من حكومة المملكة الاردنية الهاشمية

بمضور

وقع عليها مستر جوفري هـ. هريج بالتبابة عن

شركة استثمار البترول (شرق الاردن) المحدودة

بمضور

سببر الرفاعي

محمد علي رضا

م. هـ. هريج

م. ليتلريل

كلية الهندسة